مفهوم الحرية وتحولاتها عند جان جاك روسو: دراسة تحليلية

Concept of Freedom and Its Transformations in Jean-Jacques Rousseau: An Analytical Study

الباحثة: ضحى جبار مطنش: قسم الفلسفة، كلية الآداب، جامعة واسط، العراق.

أ. د. فلاح عبد الزهرة لازم: قسم الفلسفة، كلية الآداب، جامعة واسط، العراق.

Researcher: Duha Jabbar Matnash: Department of Philosophy, College of Arts, Wasit University, Iraq.

Email: std20232024.dgaaeid@uowasit.edu.Iq

Prof. Dr. Falah Abdul-Zahra Lazem: Department of Philosophy, College of Arts, Wasit University, Iraq.

Doi: https://doi.org/10.56989/x8drpd29

تاريخ الاستلام: 2026-03-01 تاريخ القبول: 2026-03-10 تاريخ النشر 2026-04-01

الملخص:

تتناول هذه الدراسة مفهوم الحرية وتحولاته عند جان جاك روسو من خلال تحليل مفهوم الحرية الطبيعية بوصفها الحالة الأولى للإنسان قبل قيام المجتمع، ثم تتبع التحول نحو الحرية المدنية والسياسية التي تُنظم داخل إطار القانون والعقد الاجتماعي، موضحةً أن العقد الاجتماعي لا يؤدي إلى فقدان الحرية بل إلى إعادة تنظيمها، حيث يتنازل الفرد عن جزء من حريته الطبيعية مقابل الحصول على حرية مدنية أكثر استقرارًا وأمانًا ضمن إطار الإرادة العامة، وبذلك يقوم مفهوم الحرية عند روسو على التمييز بين الحرية الطبيعية والحرية المدنية مع اعتبار الانتقال بينهما انتقالًا من الحرية الفردية المطلقة إلى الحرية المنظمة داخل المجتمع، وتهدف الدراسة إلى تعميق فهم العلاقة بين الحرية بأبعادها الطبيعية والسياسية والأخلاقية وإبراز أسسها الفلسفية، كما توصي بضرورة الاهتمام بدور التربية في بناء الإنسان الحر أخلاقيًا من خلال تنمية الوعي والمسؤولية والقدرة على اتخاذ القرار بما يسهم في تكوين مواطن قادر على ممارسة حريته بشكل واعٍ ومنضبط داخل المجتمع.

الكلمات المفتاحية: جان جاك روسو، الحرية، الحرية الطبيعية، الحرية السياسية، الحرية المدنية، الحرية الأخلاقية، الحرية السلبية، الحرية الإيجابية.

Abstract:

This study examines the concept of freedom and its transformations in the thought of Jean-Jacques Rousseau by analyzing natural freedom as the initial state of human beings before the emergence of society, and then tracing the transition to civil and political freedom, which is regulated within the framework of law and the social contract. The study clarifies that the social contract does not lead to the loss of freedom but rather to its reorganization, as individuals relinquish part of their natural freedom in exchange for a more stable and secure civil freedom within the framework of the general will. Thus, Rousseau's concept of freedom is based on the distinction between natural freedom and civil freedom, with the transition between them representing a shift from absolute individual freedom to regulated freedom within society. The study aims to deepen the understanding of the relationship between freedom in its natural, political, and moral dimensions and to highlight its philosophical foundations. It also recommends paying greater attention to the role of education in building the morally free individual by developing awareness, responsibility, and decision-making abilities, thereby contributing to the formation of a citizen capable of exercising freedom consciously and responsibly within society.

Keywords: Jean-Jacques Rousseau, freedom, natural freedom, political freedom, civil freedom, moral freedom, negative freedom, positive freedom.

المقدمة:

يُعد جان جاك روسو (1712–1778) من أبرز الفلاسفة الفرنسيين الذين أسهموا في تطوير الفكر السياسي والفلسفي الحديث، وقد برزت فلسفته في سياق اجتماعي وسياسي متغير اتسم بظهور الملكية الفردية، ونشوء الدولة الحديثة، وازدياد التفاوت الاجتماعي، وهو ما شكّل بيئة خصبة لصياغة آرائه حول الحرية والسيادة والعقد الاجتماعي. ولم يقتصر اهتمام روسو على دراسة الحرية كقيمة نظرية مجردة، بل ربطها بالواقع الاجتماعي والسياسي للأفراد، موضحًا كيف يمكن للإنسان الانتقال من حالة الطبيعة البدائية، التي وُلد فيها حرًّا ومتساويًا، إلى المجتمع المدني المنظم بالقوانين والعقود، حيث تُصان الحقوق وتُرسى العدالة والمساواة ضمن إطار الإرادة العامة. وتتيح دراسة فلسفة روسو في الحرية فهمًا معمقًا للعلاقة بين الطبيعة الإنسانية والسياسة والأخلاق، كما تسلط الضوء على آليات تكوين السلطة الشرعية وفهم التفاوت الاجتماعي وأصوله.

وتتناول هذه الدراسة مفهوم الحرية عند روسو من خلال ثلاثة محاور رئيسية:

1- الحرية الطبيعية أو السلبية: حيث يعيش الإنسان في حالته البدائية مستقلاً وبسيط الحاجات، غير مقيد بإرادة الآخرين، ومتساويًا نسبيًا مع بني جنسه، ومتصفًا بالشفقة والتعاطف الفطري، بعيدًا عن التفاوت الاجتماعي الذي تفرضه الملكية الفردية.

2- الحرية السياسية أو المدنية: والتي تظهر عند انتقال الإنسان إلى المجتمع المنظم عبر العقد الاجتماعي، إذ يتنازل الأفراد عن جزء من حريتهم الطبيعية لصالح الإرادة العامة، بما يضمن حقوقهم وحرياتهم المدنية ضمن نظام قانوني متفق عليه.

3- الحرية الأخلاقية أو الإيجابية: حيث يرى روسو أن الحرية الحقيقية تتحقق فقط عندما تتكامل عناصر الحرية والمساواة والسيادة والإرادة العامة والأخلاق داخل مجتمع مدني عادل يحمي حقوق الأفراد، ويضمن المشاركة الفاعلة في صياغة القوانين، ويؤطر العلاقات بين الناس بالحق والمساواة لا بالقوة والغلبة.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

تتمثل مشكلة هذه الدراسة في تحليل مفهوم الحرية عند جان جاك روسو، ولا سيما الإشكالية المتمثلة في التوفيق بين الحرية الطبيعية التي يتمتع بها الإنسان في حالته الأولى، وبين القيود التي تفرضها الحياة الاجتماعية بعد قيام المجتمع المدني، إذ يثير هذا التحول تساؤلًا حول ما إذا كان العقد الاجتماعي يؤدي إلى فقدان الحرية أم إلى إعادة تنظيمها في صورة أرقى. وانطلاقًا من ذلك، تسعى الدراسة للإجابة عن مجموعة من التساؤلات، أبرزها: ما طبيعة الحرية الطبيعية عند روسو؟ وكيف يتم الانتقال منها إلى الحرية المدنية والسياسية؟ وما دور الإرادة العامة في تحقيق الحرية؟

فضلًا عن بيان أثر اللامساواة والملكية الخاصة في تقييد حرية الإنسان، ومدى تحقق الحرية الأخلاقية بوصفها أسمى صور الحرية لديه.

منهج الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي في تناول مفهوم الحرية عند جان جاك روسو، إذ تم توظيف هذا المنهج من خلال تحليل نصوصه الفلسفية، ولا سيما ما يتعلق بالحرية الطبيعية، وبيان خصائصها في حالة الطبيعة، ثم تتبع تطورها إلى الحرية المدنية والسياسية ضمن إطار العقد الاجتماعي. كما قام الباحثان بتفسير هذه المفاهيم وربطها بفكرة الإرادة العامة، وبيان أثر اللامساواة والملكية الخاصة في تحديد حدود الحرية. ولم يقتصر الأمر على الوصف والتحليل، بل تم الاستعانة بالمنهج النقدي بصورة جزئية، من خلال مناقشة بعض الإشكاليات التي تثيرها فلسفة روسو، وبخاصة مسألة التوفيق بين حرية الفرد وخضوعه للقانون. وبذلك أسهم توظيف هذه المناهج في تقديم فهم منظم وواضح لمفهوم الحرية وتحولاته في فلسفة روسو.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تصور روسو للإنسان الطبيعي، وفهم آليات الانتقال من الحرية الطبيعية إلى الحرية المدنية والسياسية، كما تسعى إلى إبراز دور العقد الاجتماعي في تأسيس سلطة شرعية تقوم على الإرادة العامة، بما يتيح للإنسان ممارسة حريته الحقيقية ضمن مجتمع متوازن وعادل. وقد تم ترتيب الدراسة وفق التقسيم الآتي: أولًا: مفهوم الحرية عند جان جاك روسو، ثانيًا: الحرية الطبيعية أو السلبية، ثالثًا: الحرية السياسية أو المدنية، رابعًا: الحرية الأخلاقية أو الإيجابية، ثم خاتمة تتضمن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

أولاً: مفهوم الحرية عند جان جاك روسو:

يقول جان جاك روسو في كتابه العقد الاجتماعي إن الإنسان يولد حرًّا، غير أنه ما إن يدخل دائرة المجتمع حتى يجد نفسه محاطًا بالقيود من كل جانب، فهو يتوهم أحيانًا أنه سيدٌ على غيره، لكنه في حقيقة الأمر يظل أكثر خضوعًا وعبودية مما يظن. ومع ذلك، فإن النظام الاجتماعي يُعد حقًا أصيلًا ومقدسًا، يشكّل الأساس الذي تُبنى عليه سائر الحقوق الأخرى، إلا أن هذا الحق لا يستمد وجوده مباشرة من الطبيعة، وإنما يرتكز على الإرادة البشرية الحرة، ويتجسد في العهود والاتفاقات التي يتوافق عليها الأفراد لتأسيس أسس العيش المشترك (روسو، ص23).

ولا يمتلك أي إنسان سلطة طبيعية على إنسان آخر، كما لا يمكن للقوة أن تشكل أساسًا للحق أو تمنحه صفة المشروعية؛ ومن ثم فإن الأصل الذي تقوم عليه السلطة السياسية لا يمكن أن يكون إلا ثمرة اتفاق حر بين الأفراد. ومن هنا تتجلى الحرية بوصفها الأساس الأول في علاقة

الإنسان بغيره، إذ لا يخضع الفرد لأي سلطة إلا تلك التي ارتضاها طواعية عبر التعاقد، وهو ما يجعل كل سلطة مشروعة قائمة على إرادة الأفراد الأحرار لا على الغلبة أو الامتياز الفطري (روسو، 2011م: ص84).

وفي خطاب عن أصل التفاوت بين البشر يميز روسو بين نوعين من اللامساواة: الطبيعية والأخلاقية أو السياسية؛ فاللامساواة الطبيعية في حالة الطبيعة تنشأ عن الفروق بين الأفراد في الخصال والقدرات، وهي خارج إرادتنا ولا يمكن تبرير الهيمنة أو السلطة بها، أما اللامساواة الأخلاقية والسياسية فهي من صنع البشر وتعتمد على موافقة المجتمع واعترافه بالسلطة لا على القوة وحدها. ومن هذا المنطلق يرى روسو أن أي سلطة أو ممارسات تقيد الحرية لا تكون مشروعة إلا إذا اعترف بها الناس طوعًا، وبذلك تتحول بعض أشكال اللامساواة الطبيعية إلى ممارسات اجتماعية وسياسية تحد من حرية الفرد، ويؤكد هذا التمييز أن الحرية الحقيقية تتحقق عبر المشاركة الطوعية في وضع القوانين والالتزام بها، وهو المفهوم الذي طوّره لاحقًا في العقد الاجتماعي لضمان كرامة الإنسان ومساواته أمام القانون (روبرت ووكلر، 2015م: ص48).

كما يناقش روسو أصل التفاوت بين البشر، مميزًا بين الإنسان الطبيعي الأصيل والإنسان المتحضر، إذ يفترض أن حالة الطبيعة ليست واقعًا تاريخيًا فعليًا بقدر ما هي حالة افتراضية تأسيسية لأفكاره. ففي هذه الحالة يكون الإنسان معزولًا في الطبيعة، بعيدًا عن الروابط الأسرية والاجتماعية، بلا لغة أو صناعة أو فضائل اجتماعية، ومع ذلك كان قادرًا على تلبية حاجاته الطبيعية ببساطة، وقد تأقلم مع الظروف البيئية القاسية، مما جعله أقل عرضة للأمراض وأكثر استقلالًا. إلا أن تطور الحياة الاجتماعية وما يصاحبه من ترف وميول مصطنعة أدى إلى إضعاف هذا التوازن الطبيعي، ويخلص روسو إلى أن الإفراط في التفكير والتأمل المعقد يُعد انحرافًا عن الفطرة الطبيعية للإنسان، إذ يفقده بساطته وانسجامه مع طبيعته (كرم، ص212).

ويعرّف جميل صليبا العقد في معجمه الفلسفي بأنه اتفاق بين شخصين أو أكثر يلتزم كل منهم بمقتضاه أداء عمل أو دفع مبلغ مالي للآخر، أما العقد الاجتماعي فهو اتفاق افتراضي بين أفراد المجتمع يقتضي أن يتنازل كل فرد، وهو في الحالة الطبيعية، عن جزء من حريته لصالح الإرادة العامة التي تنظم حياة الجميع، ويضيف روسو أن الإنسان يربح بالعقد الاجتماعي حريته المدنية، وإن كان قد يفقد حريته الطبيعية (صليبا، 1982: ص82).

ثانياً: الحرية الطبيعية او السلبية:

الحرية الطبيعية في نظر روسو:

تُعدُّ الحرية الطبيعية في نظر روسو حريةً سلبية، إذ لا تتجاوز معناها كون الفرد غير خاضع لإرادة فردٍ آخر ضمن حالة الطبيعة (خضر، ص٧٤). وعندما يدخل الفرد العقد الاجتماعي، لا يقدّم ذاته لشخصٍ محدد، بل يضعها في إطار الإرادة المشتركة، وبهذا يغدو لكل عضو في الجماعة حقٌّ متبادل على الآخرين بقدر ما تنازل عنه من نفسه. ومن ثم فإن الفرد لا يفقد حريته أو حقوقه دون مقابل، بل يكسب دعماً جماعياً يزيد من قدرته على حماية ما يملك وصون وجوده (روسو، ٢٠١١م: ص٩٤).

يرى "روسو" أن الحرية الطبيعية هي السمة الجوهرية للإنسان في حالته الأولى، إذ كان متوحداً بسيط الحاجات، قادراً على إشباعها بسهولة، ومستقلاً لا يخضع لأحد، فكان مساوياً لغيره من البشر. وهذه الحرية جعلته أسمى من الحيوان الذي تحكمه الغرائز، لأنها مكّنته من الاختيار بين الانقياد للطبيعة أو مقاومتها. كما أن الإنسان الطبيعي اتسم بالشفقة والعطف، خلافاً لما ذهب إليه هوبز الذي نسب إلى حالة الطبيعة الطمع والكبرياء، وهي صفات لا تظهر إلا مع الاجتماع ونشوء التفاوت الاجتماعي (كريم، ص١٩٠).

يفترض "روسو" أن البشر في الحالة الطبيعية كانوا أحراراً، أي إنهم لا يخضعون لإرادة أحد، لكن هذه الحرية لا تحميهم من العقبات التي تهدد حياتهم. وعندما تصبح هذه العقبات قوية بحيث تتجاوز قدرة كل فرد على البقاء منفرداً، تفقد الحالة البدائية قدرتها على الاستمرار، ويصبح الجنس البشري معرضاً للهلاك إذا لم يغير أسلوب حياته. لذلك، ولتجنب هذا الخطر، يصبح من الضروري أن يتحد الأفراد جميعاً متنازلين عن جزءٍ من حريتهم الطبيعية في سبيل تكوين قوة جماعية تفوق كل مقاومة، بما يضمن بقاءهم واستمراريتهم (مهنا، ١٩٩٩م: ص٢٦٥).

يرى "روسو" أنه لا توجد سلطة طبيعية لإنسان على إنسان آخر، وأن القوة لا تنشئ حقاً شرعياً بذاتها، الأمر الذي يجعل العقد أو العهد الأساس الوحيد لأي سلطة مشروعة بين الناس. ومن هذا المنطلق يرفض القول بإمكانية أن يبيع الفرد حريته فيصبح عبداً، أو أن يمتد هذا التنازل ليشمل شعباً بأسره يبيع حريته لحاكم؛ فالفرد الذي يبيع نفسه إنما يفعل ذلك لقاء معاشه، أما الشعب فلا يملك أن يبيع نفسه لحاكم، لأن الحاكم يقتات أصلاً على جهد الشعب وموارده، وبذلك لا يبقى للرعية ما يصون حياتهم وكرامتهم. كما يرفض روسو الزعم القائل بأن الاستبداد يضمن السكون المدني، إذ يرى أن هذا السكون ليس إلا سكوناً قائماً على البؤس والحرمان، يشبه سكون السجون أو حال الإغريق الذين حبسهم العملاق "سكلوب" في غاره بانتظار موتهم. ويؤكد أن فكرة تنازل

الإنسان عن حريته طوعاً تتناقض مع العقل والطبيعة، لأنها تعني التخلي عن إنسانيته وحقوقه الأساسية، ومن ثم فإن أي عقد يقوم على هذا التنازل هو عقد باطل وغير مشروع، ولا يمكن أن يصدر عن إنسان عاقل. أما إذا نُسب مثل هذا التنازل إلى شعب بأسره، فإنه لا يدل إلا على افتراض جنون ذلك الشعب، والجنون في ذاته لا يمكن أن يكون أساساً لإقامة حق أو إرساء سلطة شرعية (روسو، ص٣١).

يعتقد "روسو" أن الإنسان في حالته الطبيعية كان يعيش حياة بسيطة قائمة على الإحساسات الغريزية الأساسية، مثل شعوره بالجوع والحاجة إلى البقاء، دون وعي اجتماعي أو أخلاقي. وكان الطفل بعد استقلاله عن أمه مستقلاً تماماً، ولم يكن هناك شعور بالمنافسة أو الحسد، وبذلك كان الإنسان في بدائيته متساوياً نسبياً مع الآخرين، ومطمئناً إلى طبيعة معيشته المحدودة، حيث تلبي الطبيعة جميع احتياجاته الأساسية. ثم ظهر أول مؤسس للمجتمع المدني الذي أعلن امتلاكه للأرض، فأصبح التملك الخاص أساساً للتمييز بين الناس. هذا التصرف، وفق روسو، أسس التفاوت الاجتماعي الحقيقي، حيث لم يعد الإنسان متساوياً في الحقوق والموارد، بل أصبح الغنى والفقر والقوة والضعف متباينين بين الأفراد. وقد أدت الملكية الخاصة إلى ظهور القوانين والمؤسسات التي صانت هذا التفاوت وشرعنته، مما جعل المجتمع المدني يبتعد عن المساواة الطبيعية التي كانت سائدة في الحالة البدائية. ويوضح روسو أن التفاوت الاجتماعي ليس نتيجة اختلافات طبيعية فحسب، بل هو نتيجة التملك الخاص وبناء المجتمع المدني، الذي أسس القواعد والهياكل التي جعلت هذه اللامساواة ثابتة ومستقرة بين البشر (روسو، ٢٠١٢م: ص٥٨).

ويعتقد "روسو" في كتابه (أصل التفاوت بين البشر) أن الإنسان في حالته الطبيعية قبل نشوء المجتمع والمدنية كان كائناً بسيطاً، يكتفي بحاجاته الأولية التي توفرها الطبيعة من طعام وماء ومأوى، ويعيش متفرقاً بعيداً عن التعقيدات الاجتماعية. ورغم كونه أضعف من بعض الحيوانات جسدياً، إلا أنه تميز عنها بقدرته على التكيف واستعمال جميع قواه بمرونة، ما جعله قادراً على حماية نفسه والعيش بأمان. ويرى روسو أن الإنسان الطبيعي كان قليل الأمراض وأكثر قوة ومتانة، وأن ما أصاب البشر من ضعف وعلل إنما ظهر مع الحياة المدنية وما صاحبها من ترف وكثرة شهوات واختلال في أسلوب المعيشة. ومن ثم يؤكد روسو أن الطبيعة قد أوجدت الإنسان سليماً حراً، بينما جعلته المدنية ضعيفاً (روسو، ص٣٤).

لقد أدرك الفلاسفة الذين سعوا إلى البحث في أصول المجتمع ضرورة العودة إلى تصور حالة الطبيعة، غير أنهم لم يتمكنوا من إدراكها في صورتها الحقيقية. فالبعض نسب إلى الإنسان في تلك الحال مفاهيم مثل العدل والظلم، مع أن هذه القيم لم يكن لها وجود في الطبيعة لأنها وليدة الاجتماع المدني. وآخرون تحدثوا عن حقوق طبيعية كحق كل فرد في الاحتفاظ بما يخصه، لكنهم

لم يوضحوا أن فكرة "الملكية" لا يمكن أن تفهم إلا في سياق اجتماعي منظم، لا في وضع الإنسان الحر في الطبيعة. بل إن بعضهم منح منذ البداية سلطة للقوي على الضعيف، وكأن الحكومة تولد فوراً، متجاهلين أن معنى السلطة لا يظهر إلا بعد مرور زمن طويل من التعايش البشري. وهكذا، فإن معظم الفلاسفة قد أسقطوا على حالة الطبيعة أفكاراً مكتسبة من المجتمع المدني، كالطمع والأنانية وحب التملك، فصار وصفهم للإنسان الطبيعي في جوهره وصفاً للإنسان الاجتماعي. حتى إن بعض المفكرين المتدينين، استناداً إلى ما ورد في الكتب المقدسة، أنكروا وجود حالة طبيعة باعتبار أن الإنسان الأول قد تلقى من الله منذ البداية معارف وتعاليم، وهو ما يتنافى مع فرضية وجود إنسان بدائي محض (روسو، ص٣٠).

ويقول "روسو": لا أسعى إلى تتبع الإنسان في مسار نشوئه الطبيعي المتعاقب، على الرغم من أهمية ذلك، بل أرى أن النظر إليه ينبغي أن يكون منذ أصله الأول، أي في صورته البدائية الأولى، حتى يتسنى الحكم بدقة على حالته الطبيعية. ولا أتوقف عند المقارنات الحيوانية كما فعل أرسطو في تساؤلاته عما إذا كانت أظافر الإنسان في بداياته مخالب، أو ما إذا كان أشبه بالدب في كثافة الشعر أو في مشيته على أربع؛ فمثل هذه الافتراضات لا تقدم معرفة حقيقية بطبيعة الإنسان ولا بحدود ملكاته العقلية (روسو، ص٣٣).

وبينما يرى بعض الفلاسفة أن الإنسان بطبعه شجاع يسعى للهجوم والمواجهة، فإن روسو يعتبر أن الإنسان في حالته الطبيعية يميل إلى الخوف والارتعاب، ويكون دائماً على استعداد للهرب أمام أي خطر محتمل. وهذا الخوف يمتد حتى إلى الأشياء المجهولة أو المشاهد الجديدة التي يصعب عليه تمييزها بين الخير والشر أو موازنتها مع قدراته وإمكاناته. وتوضح هذه الرؤية أن الحرية الطبيعية عند روسو ليست حرية القوة أو التهور، بل حرية العيش وفق الغرائز الفطرية داخل عالم غير متغير إلى حد كبير، حيث لا يفرض المجتمع أو القوانين قيوداً على تصرفات الإنسان. فالإنسان في هذه الحالة يتمتع بحرية طبيعية، لكنه محدود بقدرته على مواجهة المخاطر ومعرفته بما يحيط به من أحداث (روسو، ٢٠٠٩م: ص٧٤).

ويرى "روسو" أن الأسرة هي المجتمع الطبيعي الوحيد الذي يمكن اعتباره أصيلاً، أما الإنسان في حالته الطبيعية الأولى فليس خيراً ولا شريراً بطبيعته. ومع ذلك، فإن ظهور الزراعة والصناعة والملكية الخاصة قد أسهم في تقويض المساواة التي كانت سائدة بين البشر. ويفترض روسو أن الإنسان في تلك المرحلة البدائية كان يعيش في عزلة، فلا يعرف عائلته على وجه التحديد، وربما لم يكن يميز أبناءه، كما لم تكن له لغة أو صناعة، ولم يكن يعرف للفضيلة أو للرذيلة مفهوماً محدداً، بل كان قادراً ببساطة على تلبية حاجاته الأساسية وفق متطلبات طبيعته (زروخي، ٢٠٠١م: ص٢١٩).

وإنَّ هذه الحرية الطبيعية لم تدم، إذ سرعان ما دفعت الظروف الطبيعية والاجتماعية الإنسان إلى الاجتماع والانتقال التدريجي نحو الحالة المدنية، وهو ما يعني بداية فقدان الحرية الطبيعية وبروز الحرية المدنية. خرج الإنسان من حالته الطبيعية الأولى تدريجياً بسبب ظروف قاهرة فرضتها الطبيعة، مثل الجفاف والبرد القارس والحر الشديد، التي أجبرته على التعاون المؤقت مع بني جنسه للصيد وتربية الحيوان لتأمين قوته. ومع الفيضانات والزلازل، صار الاجتماع مستمراً، فظهرت اللغة وتغير السلوك، وبرزت عاطفة الحسد وظهرت الخصومات، وهو ما يسميه روسو حالة التوحش، فهي ليست بعد حالة مدنية لأنها خالية من القوانين، ويقتصر الردع فيها على الخوف من الانتقام. ثم اكتشف الإنسان استعمال الحديد، ما مهد للزراعة، وهي خطوة أساسية للحالة المدنية لأنها تتطلب تقسيم العمل والتعاون بين المزارع والصانع. ومع الزراعة بدأ تقسيم الأراضي وازداد التفاوت الاجتماعي، فتسعى الطبقة الأقوى لإرساء أنظمة عامة تحمي ملكياتها وتوطد السلام، بينما يذعن الفقراء لهذه القوانين للحماية من الشر. وهكذا تبدأ الحالة المدنية المنظمة بالقوانين، ويزول أثر الحرية الطبيعية، وتترسخ الملكية ويتفاقم التفاوت، ونتيجة لذلك يصبح الإنسان الطيب بفطرته شريراً بسبب الاجتماع وما أتاحه من تقدم عقلي وصناعي، كما تؤدي نشوء دولة إلى قيام دول أخرى وحروب بينها (كرم، ص٢١٣).

ويرى "روسو" أن الإنسان في حالته الطبيعية يعيش على أساس المساواة، حيث لا تفاضل بين الأفراد إلا بقدر إنسانيتهم المشتركة. ومن ثم فإن الهدف من التربية لا ينبغي أن يقتصر على إعداد الفرد لمهنة معينة كالجندية أو القضاء، بل يتمثل في تهيئته ليكون إنساناً حقيقياً قبل كل شيء، مدركاً لذاته وقادراً على ممارسة إنسانيته على الوجه الصحيح. فالمهنة الأولى التي يجب أن يتلقاها المتربي هي الحياة الإنسانية، إذ إنها تمنحه القدرة على التكيف مع تقلبات الظروف دون أن يفقد موقعه الحق في المجتمع. وهذا التوجه يعكس صلة وثيقة بفكرة الحرية المدنية عند روسو، إذ إن التربية بهذا المعنى تعد الفرد ليكون مواطناً حراً يمارس حقوقه وواجباته في إطار الإرادة العامة، ويحتفظ بكرامته الإنسانية داخل الحياة المدنية (روسو، ص٣١).

ويتألف كتاب (العقد الاجتماعي) من ثمانية وأربعين فصلاً موزعة على أربعة أجزاء، حيث يعالج الكتاب الأول موضوع الميثاق الاجتماعي، والكتاب الثاني موضوع السيادة، أما الكتاب الثالث فيتطرق إلى أنواع الحكومات، والكتاب الرابع فيتناول نموذج روما القديمة. يقول "روسو" في الكتاب الأول: «وُلد الإنسان حراً، وفي كل مكان هو الآن يرسف في الأغلال». ويتساءل عن كيفية حدوث هذا التحول الغريب واستلاب الحرية، فرغم أن النظام الاجتماعي قد يظهر وكأنه قائم على حق مقدس، فإن هذا الحق لا ينبع من الطبيعة، بل يجب أن يكون مؤسساً على اتفاقيات أولية. ويستفسر روسو عما إذا كانت هذه الأصول تبرر التبعية أو الوصاية أو العبودية. ثم يعود إلى المجتمعات الأولى، وعلى رأسها مجتمع الأسرة الذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالطبيعة. أما فكرة

ارتباط الأولاد بالوالد كمبرر للتبعية، فهي محل اعتراض، إذ إن وصاية الوالد لا تستمر إلا طالما يحتاج الأولاد إلى حماية حياتهم، وعند انقضاء هذه الحاجة تنحل الرابطة الطبيعية. وإذا استمرت الروابط بين البشر، فهي نتيجة اصطناع مدني وليس وفقاً لقانون طبيعي.

أما الكتاب الثاني فيتناول موضوع السيادة، حيث يعرفها روسو بأنها ممارسة الإرادة العامة، ولا غاية لها سوى تحقيق الخير المشترك. ونظراً لأن صاحب السيادة كيان جماعي فلا يمكن لأحد أن يمثله إلا نفسه شخصياً، وبالتالي فإن السيادة غير قابلة للتنازل عنها أبداً، وينطبق المبدأ نفسه على التجزئة، إذ لا يمكن تقسيم السيادة أو تجزئتها. ويميز روسو بين الحكومة والسيادة؛ فالسيادة للشعب وتمارس السلطة التشريعية في الشؤون العامة، بينما الحكومة جهاز تنفيذي يطبق الإرادة العامة في الشؤون الجزئية. ويحدد روسو ثلاثة أشكال للحكومة: الديمقراطية للدول الصغيرة، والأرستقراطية للدول المتوسطة، والملكية للدول الكبيرة. وفي الكتاب الرابع يناقش روسو النموذج الروماني والدين المدني، مؤكداً أن الإرادات الجزئية قد تتغلب أحياناً على الإرادة العامة، لكنها تظل جوهراً ثابتاً لا يزول، ولا يمكن أن تتغير حقيقته رغم تراجع تعبيراته أو صمتها مؤقتاً (روسو، ٢٠١١م: ص٢٩).

الحالة الطبيعية في نظرية العقد الاجتماعي لدى روسو:

يرى "روسو" أن الحالة الطبيعية تمثل المرحلة الأولى للإنسان في المجتمعات الأولى، وهي الأقدم على الإطلاق. ولم يوجد سوى مجتمع الأسرة بوصفه المجتمع الطبيعي الوحيد، وكان ارتباط الأطفال بآبائهم مستمراً فقط خلال الفترة التي يحتاجون فيها إلى رعايتهم لحفظ بقائهم. وعندما يتحرر الأطفال من طاعة والدهم، ويصبح الأب محرراً من واجب رعايتهم، يدخل جميع أفراد الأسرة في مرحلة الاستقلال المتساوي. وفي هذه المرحلة لم يعد استمرار الأسرة قائماً على الطبيعة الفطرية، بل أصبح قائماً على اتفاق إرادي بين الأفراد. والحرية المشتركة في هذه المرحلة هي نتاج طبيعة الإنسان، أما القانون الأول فهو الحرص على الحفاظ على الحياة الشخصية. والرعاية التي يمارسها الفرد في البداية هي واجب تجاه نفسه، وعندما يبلغ سن الرشد ويصبح قادراً على تقدير الوسائل اللازمة لحفظ حياته، يصبح سيداً على نفسه ومستقلاً تماماً (روسو، ٢٠١١م: ص٧٩).

واستخدم "روسو" مصطلح حالة الطبيعة ليشير إلى أن الإنسان كان يعيش منفرداً في الغابة، متحرراً ومستقلاً تماماً. ويرى أن الإنسان في بداياته كان سعيداً صحيح البدن، قوياً ونقياً، إلا أنه اضطر لمغادرة تلك الحياة البسيطة نتيجة ظروف طبيعية صعبة مثل البرد القارس والحر الشديد، ما دفعه إلى التعاون مع الآخرين. ومع وقوع الكوارث مثل الفيضانات والزلازل أصبح الاجتماع الدائم ضرورة، فظهرت اللغة وتغير السلوك وبرز الحسد. وبالرغم من ذلك أصبح استمرار المجتمع ضرورة حتمية، ولا جدوى من محاولة العودة إلى حالة الطبيعة. وما يمكن عمله هو الحد من

سلبيات المجتمع من خلال إقامة حكومة عادلة وتربية المواطنين تربية صالحة، بحيث يحل القانون محل الإرادة الفردية (ميخائيل، ص٢٨٥).

في المجتمع المدني، ومع ولادته، يظهر التضاد بين الطبيعة والحضارة. وفي هذا السياق يميز روسو بين نوعين من اللامساواة: الأولى طبيعية، وهي الناجمة عن الفروق الفردية في القدرات الجسدية أو الذهنية، والثانية اجتماعية، وهي التي يصنعها البشر والمجتمع وليست فطرية، وترتبط مباشرة بالملكية والقوانين والعادات الاجتماعية. ويرى روسو، بحسب فولغين، أن اللامساواة تمر بثلاث مراحل: ظهور الملكية العقارية وبدء التفاوت الاجتماعي، وتأسيس السلطة العليا عبر العقد الاجتماعي لتنظيم العلاقات، ثم نقض العقد وتحول الملكية إلى مطلقة، فيبلغ التفاوت أقصى حد ويظهر التعسف والعبودية (عبد الجبار، ٢٠١٨م: ص٤٥).

ثالثاً: الحرية السياسية:

الحرية السياسية هي ما يكتسبه الفرد عند دخوله في المجتمع المنظم، حيث يصبح خاضعاً لقوانين نابعة من إرادته المشتركة مع الآخرين، فيعيش في ظل نظام يضمن له حقوقه ويصون استقلاله من خلال خضوعه للقواعد التي شارك في صياغتها بنفسه (حضر، ص٧٥).

على أن استمرار المجتمع صار ضرورياً، والعودة إلى حال الطبيعة غير ممكنة، وكل ما يمكن فعله هو إصلاح مفاسده بأن نقيم الحكومة الصالحة، وأن نهيئ لها بتربية المواطنين الصالحين، وأن هذا الفرض ممكن التحقيق بأن يحل القانون محل الإرادة الفردية (ميخائيل، ص٢٨٥).

تبين نظرية روسو أن الإنسان عاش في بداياته في حالة الفطرة، حيث كانت حياته بسيطة يسودها مبدأ الحرية والمساواة، وكانت الفضيلة هي الطابع العام لوجوده الطبيعي، إلا أن هذا الصفاء تبدد عندما ظهرت الملكية الفردية مع اكتشاف الآلة، فنتج عن ذلك تفاوت في الثروات بين الناس، وظهر التنافس والصراع الذي حوّل حياة السعادة إلى حياة شقاء، وأفقد الإنسان حريته ومساواته. ومن أجل تجاوز هذا الانحراف، كان لا بد من قيام عقد اجتماعي يتنازل فيه الأفراد عن حقوقهم الطبيعية لصالح المجتمع السياسي، لتنشأ سلطة عليا تمثل الإرادة العامة وتستند إلى السيادة الشعبية، وقد أسهمت هذه الفكرة في إلهام الثورة الفرنسية التي جعلت من الإرادة العامة أساساً لشرعية الحكم، غير أن بعض المفكرين وجهوا انتقاداً لهذه النظرية، باعتبار أن العقد الاجتماعي ليس حقيقة تاريخية، بل افتراض فلسفي ووسيلة لتبرير السلطة السياسية وإضفاء الشرعية عليها (مهنا، ١٩٩٩م: ص٢٦١).

كان الإنسان في حالة الطبيعة يتمتع بحرية مطلقة، حيث لم تكن هناك ملكية خاصة أو سلطة فوقه، وكانت الموارد متاحة للجميع. ومع ظهور أول أشكال التملك نشأت الملكية الخاصة وبداية المجتمع المدني، ولم يكن هذا الفعل مجرد تنظيم للمساحة، بل كان خطوة مفصلية أدت إلى الاختلافات الاجتماعية والصراعات والحروب، إذ بدأت فكرة التملك تحل محل التوزيع الطبيعي للثروات، ما أدى إلى فقدان الحرية الطبيعية لدى بعض الأفراد. ويرى روسو أن فكرة الملكية الخاصة لم تنشأ فجأة، بل تطلبت تراكم المعرفة والصناعة عبر الأجيال لتصبح أساساً لنظام اجتماعي أكثر تعقيداً. ومع هذا فإن التحول من الحالة الطبيعية إلى المجتمع المدني يعني التنازل عن جزء من الحرية الطبيعية مقابل الحرية المدنية، أي الحرية التي تكفلها القوانين والاتفاقات بين الأفراد داخل المجتمع، حيث تصبح الحقوق محفوظة ومنظمة، ويحكمها القانون العام لصالح الجميع لا لصالح فرد واحد. وبالتالي فإن المجتمع المدني عند روسو هو نتيجة تنظيم العلاقات بين البشر بعد ظهور الملكية، وهو يضمن للإنسان حرية مدنية مشروطة تحميه من الفوضى والصراع، لكنها في الوقت نفسه تختلف عن الحرية المطلقة التي كان يتمتع بها في الحالة الطبيعية (روسو، ص٥٧).

ويشير "روسو" إلى أن الانتقال من الحالة الطبيعية إلى الحالة المدنية يحدث تغيراً جوهرياً في سلوك الإنسان، إذ يستبدل الدوافع الغريزية بالعدالة التي تتحقق في أفعاله الأخلاقية. وقد أسس روسو نظرية نقدية لبيان أسباب انحراف الإنسان عن الأخلاق وفهم مصدر اللامساواة بين البشر رغم أنهم ولدوا أحراراً ومتساوين بالطبيعة. وتأتي هذه النظرية في سياق تصويره للعقد الاجتماعي، حيث يهتم بتحليل الإنسان وفق طبيعته، والقوانين كما يجب أن تكون، لا بمجرد دراسة كيفية تكوين المجتمعات. ويهدف العقد الاجتماعي إلى تجاوز تشوهات ومصائب الحالة المدنية وإيجاد نظام سياسي عادل يحقق الحرية والعدالة (ثلجة وزواوي: ص٥٢١).

الميثاق الاجتماعي عند روسو هو عقد جماعي يربط جميع الأفراد لإنشاء مجتمع سياسي واحد. في هذا العقد يتنازل كل فرد عن حريته الطبيعية الكاملة لصالح الإرادة العامة، بحيث تصبح حقوقه محفوظة ضمن إطار المجتمع والقانون، ويكسب بالمقابل حرية مدنية محمية ومتساوية بين الجميع. وشروط العقد واضحة بطبيعتها، إذ يجب أن تكون متساوية للجميع، ويستعيد كل فرد حريته الطبيعية وحقوقه الأصلية، لأن الالتزام بالعقد هو ما يضمن الحرية المدنية وأمن الحقوق. وينشأ شخص معنوي عام يُعرف بالدولة أو الجمهورية، يمثل الإرادة العامة ويضمن وحدة المجتمع واستمراريته. وهذا الكيان يتيح لكل فرد أن يظل جزءاً من الكل، ويمنحه قوة لحماية حقوقه، مما يجعل الحرية أكثر ضماناً وأماناً من الحرية الطبيعية الفردية. فالميثاق الاجتماعي هو الآلية التي تحول الحرية الفردية الطبيعية إلى حرية مدنية، حيث يكون كل فرد حراً ضمن حدود القانون

ومتساوياً في الحقوق مع الآخرين، ويصبح المجتمع قادراً على حماية الجميع من الاستبداد أو الظلم الفردي (روسو، ص٣٨).

يرى روسو أن الضمير ليس مجرد وهم اجتماعي موروث، بل هو تعبير أصيل عن صوت الطبيعة في داخل الإنسان يرشده نحو الخير وينهاه عن الشر. فالقوانين التي يضعها المجتمع قد تحظر أفعالاً لا تتعارض مع نواميس الطبيعة، وفي مثل هذه الحالات لا يشعر الضمير بالذنب الحقيقي، لأنه لا يمكن أن يكون الفعل إثماً في ذاته. وفي مرحلة الشباب يجب عدم قمع الطبيعة قمعاً يفسدها، بل التعلم من مقاومتها وضبطها. إن هذا الانسجام بين الضمير والفطرة هو ما يؤسس للحرية الأخلاقية التي تمكّن الفرد لاحقاً من ممارسة حريته المدنية، إذ لا يكون خاضعاً للقانون بوصفه قيداً، بل باعتباره تعبيراً عن إرادته الحرة كعضو في الجماعة السياسية (روسو، ٢٠١٢م: ص٢٤).

ويرى "روسو" أن السياسة لا يمكن أن تُفهم بمعزل عن الأخلاق، فهي ليست مجرد آلية لتنظيم الحكم أو إدارة شؤون الدولة، وإنما هي السعي لتحقيق العدالة والمصلحة المشتركة. فالحرية السياسية عنده تقوم على أساس العقد الاجتماعي، حيث يتنازل الأفراد عن حريتهم الطبيعية المطلقة ليكتسبوا في المقابل حرية مدنية وسياسية قائمة على القوانين. غير أن هذه القوانين لا تفرض عليهم من الخارج، بل تصدر عن الإرادة العامة التي يشارك كل فرد في صياغتها. وبهذا المعنى يكون الإنسان عند روسو حراً سياسياً لأنه لا يطيع إلا نفسه في صورة القوانين التي أسهم في وضعها، فالسياسة إذن هي فن تحقيق الحرية عبر تجسيد العدالة والمساواة داخل المجتمع، مما يجعلها امتداداً للأخلاق وليست منفصلة عنها (سعيد، ص٢٤٧).

عندما بدأ البشر يقيمون بعضهم بعضاً ويولون أهمية للاعتبار والاحترام المتبادل، ظهر لكل فرد شعور بحقوقه الشخصية، وأصبح أي تعدٍّ على هذه الحقوق يُعد إهانة متعمدة. وبذلك أصبح الانتقام رداً طبيعياً على الإساءات، ودرجات العنف والانتقام في بعض الحالات، ما يظهر القسوة التي وصلت إليها بعض الشعوب المتوحشة. غير أن هذا لا يعني أن الإنسان بطبعه كذلك، بل إن الطبيعة جعلته لطيفاً ومتعاطفاً في حالته البدائية بعيداً عن آثار الملكية والصراعات المدنية. ومع بدء نشوء المجتمع وظهور العلاقات بين البشر، لم تعد الأخلاق البدائية كافية لضبط السلوك، فكان من الضروري أن تصبح العقوبات أكثر صرامة، وأن يحل وازع القانون أو رعب الانتقام المشروع مكان الانتقام الذاتي. وهكذا يمثل هذا التحول مرحلة وسطية بين بساطة الإنسان الطبيعي وقسوة الإنسان المدني، حيث تبدأ الحرية الطبيعية للفرد بالتقيّد، ليحل محلها الحرية المدنية القائمة على القوانين والحقوق المتبادلة، بما يضمن العدل ويحمي كل شخص من الإساءة (روسو، ص١٢٥–١٢٦).

يؤكد "روسو" أن المجتمع المدني لا يمكن أن يقوم على أسس القوة، لأن العائلة تصلح أن تكون نموذجاً للدولة، ولا يمكن للقوة المادية أن تتحول إلى حق مشروع، فالقوة من حيث طبيعتها متغيرة وعابرة، وبالتالي فإن جعلها أساساً للشرعية السياسية يؤدي إلى نتيجة مفادها أن التمرد يصبح حقاً مشروعاً بمجرد أن يكتسب المتمردون قوة كافية. ويميز روسو بوضوح بين القوة والحق، ليؤكد أن الحرية المدنية لا تتحقق بالخضوع للقوة، بل بالخضوع للقانون الذي يصدر عن الإرادة العامة (ووكلر، ٢٠١٥م: ص٧٣).

ويرى "روسو" أن الحرية السياسية لا تتحقق إلا في إطار المجتمع المنظم بالعقد الاجتماعي، حيث يضع الشعب القوانين التي يسنها بنفسه عبر الإرادة العامة. فالفرد ليس حراً إلا من خلال المجتمع، لأن الحرية تقترن بالمساواة والتضامن. وبموجب هذا العقد، تكون السيادة للمجتمع، إذ تخضع إرادة الأقلية للإرادة العامة التي تتسم بالعصمة لأنها تتجه دائماً نحو المنفعة المشتركة. أما النواب في الجمهورية فليسوا ممثلين عن الشعب بل مجرد مندوبين، تقتصر مهمتهم على إعداد النصوص، في حين يظل القرار النهائي بيد الشعب من خلال الاقتراع العام. كما ذهب روسو إلى ضرورة الدمج بين السلطة المدنية والسلطة الدينية ضماناً للوحدة السياسية والاجتماعية، مؤكداً أنه لا يوجد شكل واحد للحكم يناسب جميع الدول، بل يتحدد ذلك وفق خصوصية كل مجتمع وظروفه، فقد يكون الحكم جمهورياً أو ملكياً أو أرستقراطياً، لكن الأساس يبقى خضوع السلطة للإرادة العامة باعتبارها التعبير الأصيل عن الحرية السياسية (أبو دية، ٢٠٢٤م: ص٧٧).

الربط الذي أقامه "روسو" بين الحرية والمساواة والسيادة يُعد أحد أبرز الملامح في فلسفته السياسية، وهو ما يميز مشروعه الفكري عن مشاريع فلاسفة آخرين تناولوا مسألة الحرية السياسية دون أن يجعلوها منظومة متكاملة مرتبطة بالسيادة الشعبية. كان مفهوم السيادة عند غيره يرتبط غالباً بالقوة والسلطة المطلقة، أما روسو فقد أعاد صياغته جذرياً، إذ جعله مبدأً للمساواة، بحيث تكون السلطة عائدة إلى الشعب نفسه بوصفه مصدر الإرادة العامة. وبذلك تصبح السيادة تعبيراً عن حق جماعي لا عن قوة مفروضة، وتتجسد في خضوع الأفراد للقوانين التي اشتركوا في وضعها. ومن هنا يرتبط مبدأ السيادة عند "روسو" بالبعد الأخلاقي والحقوقي لا بالبعد الغريزي، في انسجام مع مشروعه النقدي الذي بدأه في "خطاب عن اللامساواة" وتبلور في "العقد الاجتماعي". وبهذا تصبح الحرية والمساواة والسيادة عناصر متكاملة في تأسيس المجتمع المدني (ووكلر، ٢٠١٥م: ص٨٠).

استخدم روسو مصطلح "الإرادة العامة" ليعبر عن جوهر السيادة الشعبية والمصلحة العامة للدولة. ورغم أن هذا المصطلح كان قد ظهر مسبقاً في الكتابات الفلسفية واللاهوتية الفرنسية منذ منتصف القرن السابع عشر، إلا أن روسو أعطاه معنى سياسياً جديداً يركز على الصالح العام. في

"خطاب عن الاقتصاد السياسي" عام 1755، عرف روسو الإرادة العامة بأنها إرادة الدولة ككل، التي تشكل مصدر قوانينها ومعيار العدالة فيها. وفي "العقد الاجتماعي" أشار إلى أن الإرادة العامة تعكس المصلحة العامة التي يجب على كل مواطن العمل لتحقيقها، حتى وإن تعارضت أحياناً مع مصالحه الخاصة. ويؤكد أن أي جمعيات جزئية أو مصالح خاصة لا ينبغي أن تطغى على الإرادة العامة، لأنها تهدد الصالح العام وتعرقل الحرية المدنية. وعليه تتجلى الحرية المدنية والسياسية في امتثال الفرد للقوانين التي تمثل الإرادة العامة، بحيث يحقق المواطن حريته من خلال مساهمته في الصالح العام، لا من خلال الانفلات من القيود الاجتماعية (ووكلر، ٢٠١٥م: ص٨٤).

أما روسو فقد اعتبر أن المساواة السياسية هي جوهر العقد الاجتماعي، إذ لا يمكن أن تكون هناك حرية حقيقية دون مساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات. فلكل فرد الحق المتساوي في المشاركة في صياغة القوانين التي تحكمه، لأن القانون لا يكون شرعياً إلا إذا صدر عن صوت كل مواطن له القيمة ذاتها، فلا وجود لامتيازات طبقية أو سياسية تجعل فئة تتحكم بمصير البقية، بل الشعب بكامله هو صاحب السيادة (أبو دية، ٢٠٢٤م: ص٧٨).

يرى "روسو" أن الحرية لا تقتصر على بعدها السياسي فقط، أي مشاركة المواطن في تقرير شؤون وطنه وصنع القوانين، بل تمتد لتشمل بعدها الاجتماعي والاقتصادي أيضاً، فالحرية السياسية لا تكون حقيقية ما لم تُدعَم بالعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص، بحيث يحصل كل فرد على نصيب عادل من ثروة المجتمع يتناسب مع جهده. ومن هنا تصبح الديمقراطية السليمة، في نظر روسو، نتاجاً لتكامل الحرية السياسية والحرية المدنية، إذ لا يتحقق الاستقلال السياسي إلا بوجود استقلال اجتماعي واقتصادي يحول دون خضوع المجتمع للاستعباد الداخلي أو النفوذ الأجنبي. وبذلك يرتبط مضمون الحرية المدنية عند روسو بتحقيق العدالة التي تضمن صيانة الحريات الخاصة والعامة معاً (زريق، ٢٠١٦م: ص١١٨).

وعندما انتقل الإنسان من الحالة الطبيعية إلى الحالة المدنية حدث تحول عميق في مساره، فقد استبدل سلطان الغريزة بمبدأ العدل، وأصبحت أفعاله منضبطة بالواجب والعقل بعد أن كانت محكومة بالمصلحة والشهوة. ولم يعد الإنسان يوجّه نظره إلى ذاته وحدها، بل صار ملزماً بالاحتكام إلى مبادئ عامة تنظم سلوكه وتسمو بقدراته الفكرية وأحاسيسه الإنسانية. وخسر بعض المنافع التي كان ينالها في حالته الأولى، ولكنه ربح مكاسب أعظم، فقد نما وعيه واتسعت مداركه وارتقت مشاعره. وبهذا يوضح روسو أن الإنسان يفرّط في الحرية الطبيعية المطلقة التي لا يقيدها سوى قوته الفردية، ليكسب بدلها الحرية المدنية المقيدة بالقوانين والإرادة العامة، كما ينتقل من مجرد الحيازة القائمة على الاستيلاء إلى الملكية الشرعية المؤسسة على القانون. وهكذا تصبح الحرية

المدنية أرقى من الطبيعية لأنها تؤطر العلاقة بين الأفراد بالحق والمساواة لا بالقوة والغلبة (روسو، ص٤٣).

عند انضمام كل فرد إلى الجماعة يهب نفسه لها بكل إمكاناته، بما في ذلك ما يملكه من أموال، وفق ما يتيحه له وضعه الشخصي. ومع ذلك، لا يعني هذا العقد أن الحيازة الفردية تتحول تلقائياً إلى ملكية خالصة لدى الدولة، بل إن قوة الجماعة تجعل الحيازة العامة أكثر ثباتاً وأشد تأثيراً من حيازة الفرد دون أن تكون بالضرورة أكثر شرعية بالنسبة للغرباء. فالدولة من منظور أعضائها تتحكم في ممتلكات الجميع بموجب العقد الاجتماعي الذي يشكل أساس جميع الحقوق داخل المجتمع، بينما لا يمتد هذا الحق إلى خارج حدود الدولة إلا من حيث حق المستولي الأول الذي حصل عليه الفرد قبل تأسيس الجماعة. ورغم أن حق المستولي الأول أكثر واقعية من مجرد القوة، فإنه لا يصبح حقاً حقيقياً إلا بعد استقرار الملكية. ولكل إنسان حق طبيعي في ما يلزمه للعيش، غير أن العقد المدني الذي يحوله إلى مالك لممتلكات محددة يقيد هذا الحق، فيقتصر على نصيبه ويمنع الفرد من التصرف بما يخص الجماعة بأكملها. ولهذا فإن حق المستولي الأول، الضعيف في الحالة الطبيعية، يحظى باحترام محدود من قبل الآخرين. ولتبرير حق المستولي الأول على أرض ما يشترط عدة شروط: أولاً أن تكون الأرض غير معمورة مسبقاً، ثانياً ألا يستولي الإنسان على أكثر من حاجته الضرورية للعيش، ثالثاً أن يتم التملك بالعمل والحرث لا بمجرد الادعاء، إذ يُعد هذا الدليل الوحيد الذي يجب احترامه في غياب المستندات القانونية (روسو، ١٩٩٥م: ص٥٢).

ومن الممكن أن يتفق الناس على الاتحاد قبل امتلاك أي ممتلكات، وعند استيلائهم على الأرض لاحقاً يتمتعون بها مشاعاً أو يقسمونها بينهم بالتساوي أو وفق نسب يحددها السيد. وفي كل الأحوال، يظل حق الفرد على ممتلكاته الخاصة مرتبطاً دائماً بحق الجماعة على الجميع، إذ لولا هذا الرابط لما تحققت متانة الرابطة الاجتماعية ولا القوة الحقيقية في ممارسة السيادة. والميثاق الأساسي لا ينقض المساواة الطبيعية بين الناس، بل يعيد تأسيس مساواة معنوية وشرعية تعوض التفاوت الطبيعي في القوة أو الذكاء، بحيث يصبح كل فرد متساوياً في الحقوق والواجبات، وتتحقق حرية الفرد ضمن إطار الجماعة والقانون (روسو، ١٩٩٥م: ص٥٤).

إن أسلوب معالجة الشؤون العامة في الدولة يمثل معياراً كاشفاً عن الوضع الأخلاقي والسياسي للجسم السياسي، وعن درجة سلامته أو انحطاطه. فكلما اتسع نطاق التوافق داخل المجالس واقتربت الآراء من الإجماع، تعززت الإرادة العامة وازدادت قوة سيادتها، وهو ما يعد جوهر الحرية السياسية عند روسو، إذ لا تكون الحرية السياسية ممكنة إلا حين يتطابق رأي الأفراد مع المصلحة العامة. أما الصراعات الحادة فتعكس تغلب المصالح الخاصة وانحسار سلطة الإرادة

العامة، الأمر الذي ينذر بضعف الدولة وتراجع حريتها السياسية. ورغم ما قد يبدو من استثناءات تاريخية كما في التجربة الرومانية، فإن روسو يؤكد أن وحدة الإرادة الشعبية هي الأساس، فالمواطنون متى ارتبطوا بمصلحة مشتركة لا تكون لهم إلا إرادة واحدة تمثل الإرادة العامة (روسو، ١٩٩٥م: ص٢٠٦).

ويذهب "روسو" إلى أن الإجماع الحقيقي لا يتحقق في ظل الاستبداد، إذ إن ما يبدو اتفاقاً بين المواطنين ما هو إلا خضوع لإرادة الحاكم بفعل الخوف والتزلف، حيث يتحول التصويت إلى مبايعة شكلية تنعدم فيها الحرية السياسية. فبدلاً من أن تكون المشاركة في الاقتراع تعبيراً عن الإرادة العامة، تصبح أداة لتكريس الطغيان. ويؤكد روسو أن الحرية المدنية لا تقوم على هذا الخضوع القسري، بل على قاعدة أساسية هي العقد الاجتماعي، الذي يعد الفعل الأصيل للإرادة الحرة. فالإنسان يولد حراً وسيداً على نفسه، ولا يمكن أن يكون عبداً بطبيعته، لأن القول بخلاف ذلك يعني إنكار إنسانيته ذاتها. وعليه فإن الحرية السياسية عند روسو لا تتحقق إلا عندما يصدر الإجماع عن مواطنين أحرار يشاركون في الإرادة العامة، أما الحرية المدنية فترتكز على الميثاق الذي ينقل الإنسان من وضع الطبيعة إلى وضع القانون والعدل، حيث لا يكون لأي فرد سلطان على الآخر إلا برضاه وضمن حدود المصلحة المشتركة (روسو، ١٩٩٥م: ص٢٠٧).

يبين "روسو" من خلال تحليله المقارنة بين حكومة البندقية وحكومة جنيف أن أسلوب توزيع المناصب العامة يعكس مدى ممارسة الحرية السياسية. ففي هذه الأنظمة التي وصفها بأنها مختلطة أو ديمقراطية، تُسند بعض المناصب إلى القرعة حيث تكفي النزاهة والحس السليم، بينما يُعتمد الاختيار للمناصب التي تتطلب كفاءات خاصة، ما يضمن أن تكون الوظيفة تكليفاً عاماً لا امتيازاً شخصياً، ويترسخ مبدأ المساواة والمشاركة في السيادة. وعلى النقيض من ذلك في الملكية المطلقة بفرنسا، تتركز السلطات في يد الملك، فلا مكان للقرعة أو التصويت، ويكون اختيار المساعدين ملكياً بالكامل، ما يعني غياب مشاركة المواطنين في السلطة وتقييد حريتهم السياسية. ومن هنا يوضح روسو أن الحرية السياسية تتحقق عندما يكون المواطن شريكاً في السيادة ومتساوياً أمام القانون، لا مجرد خاضع لأوامر الحاكم (روسو، ٢٠١١م: ص٢١١–٢١٢).

يؤكد "روسو" أن جوهر العقد الاجتماعي يمكن رده إلى شرط أساسي واحد، هو أن يتنازل كل فرد عن جميع حقوقه للمجتمع ككل تنازلاً تاماً ومتكافئاً بين الجميع. وبما أن الجميع يخضع لهذا الشرط على السواء، فلا مجال لأن يجعل أحد الالتزام أشد على غيره. وهذا التنازل لا يعد خسارة مطلقة، لأن الفرد عندما يهب نفسه للجميع لا يسلم ذاته لشخص بعينه، وإنما يضعها في كيان جماعي يتلقى منه في المقابل ما يعادل ما فقده، بل ويكتسب قوة مضاعفة لحماية شخصه ومصالحه. وتتحدد صياغة الميثاق الاجتماعي في أن كل واحد منا يضع شخصه وقوته تحت إدارة

الإرادة العامة، ونستقبل جماعة كل عضو باعتباره جزءاً لا يتجزأ من الكل. وبمقتضى هذا الميثاق ينشأ كيان معنوي جديد يتمثل في اتحاد الأفراد، وهو شخصية عامة لها وحدة وذاتية وإرادة مشتركة. هذا الكيان كان يُعرف عند القدماء باسم "المدينة"، ويُطلق عليه في العصر الحديث اسم "الجمهورية". وبهذا المعنى فإن العقد الاجتماعي لا يقتصر على حماية الأفراد وممتلكاتهم، بل يؤسس أيضاً لولادة مجتمع سياسي جديد يستمد قوته من الإرادة العامة ويجسد مفهوم الحرية المدنية. ويوضح روسو أن هذه الهيئة السياسية تُسمى دولة عندما تكون خاضعة للقوانين، وتُسمى سيداً عندما تكون صاحبة السلطة العليا، وتُسمى سلطاناً عند مقارنتها مع الدول الأخرى. أما الأفراد فيُعرفون بالشعب كمجموع، والمواطنين كمشاركين في السيادة، والرعايا من حيث خضوعهم للقوانين. ويشير روسو إلى أهمية التمييز بين هذه المفاهيم لضمان وضوح الفهم (روسو، ص٣٨).

يقوم الأساس النظري للعقد الاجتماعي عند "روسو" على مبدأ أن يكون الفرد حراً وفي الوقت ذاته ملتزماً بطاعة الجماعة التي ينتمي إليها، ويتحقق ذلك من خلال ميثاق أساسي يبرمه الأفراد برضاهم الحر. ولا يثمر هذا الميثاق إلا إذا اتفق الجميع على شرطه الجوهري، وهو أن يتنازل كل فرد تنازلاً كلياً عن حقوقه للجماعة بأسرها، فيضع شخصه وقدراته تحت إشراف الإرادة العامة. وبهذا التنازل المتبادل تتحقق المساواة بين المواطنين وتصان حريتهم، إذ إن طاعة الإرادة العامة لا تعني إلا طاعة الفرد لذاته باعتباره شريكاً في هذه الإرادة. غير أن الالتزام بالعقد الاجتماعي يقتصر على من قبله طوعاً، فلا يمكن اعتبار من يرفضه عضواً في المجتمع المدني، لأن الاجتماع المدني فعل إرادي. ومع ذلك فإن من يشارك في الميثاق يظل ملزماً به التزاماً مطلقاً، وإذا حاول التنصل منه أُكره على الوفاء به، لا باعتباره قسراً على الحرية، بل باعتباره إكراهاً على أن يكون حراً وفق شروط العقد (كريسون، ٢٠١٧م: ص٢٤٨).

أما الحالة الاجتماعية عنده، فإن وصول الإنسان في مرحلة من مراحل وجوده الطبيعي إلى نقطة لم تعد فيها قواه الفردية كافية لمواجهة العقبات التي تهدد بقاءه، إذ أصبحت هذه العوائق أقوى من قدرته الذاتية على الصمود والاستمرار. ولو ظل البشر على هذه الحال من التفرق والاعتماد على إمكاناتهم الشخصية المحدودة، لكان مصير النوع البشري الانقراض. ومن ثم ظهرت الضرورة الموضوعية للانتقال من نمط الحياة الطبيعية البسيطة إلى نمط أكثر تنظيماً يضمن استمرارية الوجود الإنساني. وحيث إن الإنسان عاجز بطبيعته عن ابتكار قوى جديدة من خارج قدراته، فإن السبيل الوحيد هو توحيد قواه المتفرقة ضمن قوة جمعية مشتركة تدار وفق مبدأ واحد يضمن الانسجام والتكامل ويحقق تجاوز الصعوبات التي تعترض البقاء ويصون المصلحة العامة للجماعة. ويرى روسو أن الإنسان لم يُخلق ليعيش منعزلاً، بل إن وجوده لا يتحقق إلا في إطار المجتمع البشري انطلاقاً من طبيعته الاجتماعية التي تجعله محتاجاً إلى الآخر لضمان بقائه. فالإنسان ليس كائناً فردياً مكتفياً بذاته، بل مرتبط بالغير ارتباطاً وجودياً يشكل شرطاً لاستمرار

الحياة. ومن هذا المنطلق يرى روسو أن الطبيعة في الإنسان تقوم على صفات أخلاقية أصيلة أبرزها الطيبة الفطرية والميل إلى الخير، إضافة إلى نزعة وجدانية تجعله متعاطفاً مع الآخرين. وبذلك يتضح أن الإنسان في حالته الأولى ليس عدواً لأخيه الإنسان، بل كائن مسالم، غير أن الظروف التاريخية والتحولات الاجتماعية هي التي أفسدت هذه الفطرة وأدخلت التفاوت والصراع إلى حياة البشر (روسو، ص٣٧).

رابعاً: الحرية الاخلاقية او الايجابية:

تُعدّ الحرية الأخلاقية، أو ما يُطلق عليها الحرية الإيجابية، أحد أهم تجليات الفعل الإنساني المسؤول، إذ تتمثل في التزام الفرد بواجبات المواطنة، بحيث يوجّه أفعاله بإرادته الحرة نحو تحقيق الصالح العام والمساهمة في تعزيز الخير المشترك (حضر، ص75).

ويُصنَّف علم الأخلاق ضمن العلوم المعيارية، التي لا تقتصر وظيفتها على وصف الواقع كما هو، بل تتجاوزه إلى تحديد ما ينبغي أن يكون عليه السلوك الإنساني. ومن ثمّ، يتمثل جوهره في وضع المعايير والشروط التي ينبغي توافرها في الإرادة الإنسانية وفي الأفعال الصادرة عنها، بما يجعلها قابلة للتقويم الأخلاقي والحكم القيمي (حلمي، 2004م: ص15). ومن هذا المنطلق، ينسجم هذا التصور مع رؤية جان جاك روسو للحرية الأخلاقية، إذ يرى أن الإنسان لا يرتقي إلى مستوى الكائن الأخلاقي إلا حين يتحرر من هيمنة الغرائز والشهوات المباشرة، ويخضع بدلاً من ذلك لصوت العقل ومقتضيات الواجب. فتصبح الحرية الأخلاقية لديه انتقالاً من الفعل الغريزي أو المصلحة الفردية إلى الالتزام الذاتي بالقانون الذي يختاره الفرد بإرادته الحرة، وهو ما يمثل أسمى درجات النضج الإنساني.

وفي هذا السياق، لا يكتفي علم الأخلاق بدراسة السلوك الإنساني كما هو قائم بالفعل، بل يسعى إلى تحديد ما ينبغي أن يكون عليه هذا السلوك وفق معايير تميز بين الخير والشر. ويُعد هذا التصور أساساً لتوجيه الأفعال الإنسانية وتقويمها، وهو ما يتيح للفرد ممارسة حريته الأخلاقية بصورة واعية ومنضبطة. ويتجلى هذا المعنى بوضوح عند روسو، الذي يؤكد أن الفضيلة لا تتحقق إلا حين يختار الإنسان أفعاله بإرادة عقلانية واعية، خاضعة للواجب، لا للميل أو الغريزة (هويدي، 1989م: ص23).

كما يذهب عدد من الباحثين إلى أن دراسة الأخلاق تنطلق من بعدين متكاملين: نظري وعملي؛ إذ تسعى من جهة إلى فهم طبيعة القيم والمعايير الأخلاقية، ومن جهة أخرى إلى توجيه السلوك الإنساني نحو الخير والعدل. ووفق هذا التصور، تتقاطع الأخلاق مع مفهوم الحرية عند روسو، حيث لا تتحقق الحرية الحقيقية إلا عبر الالتزام العقلاني بالقيم الأخلاقية، والتحرر من

الأهواء والمصالح الذاتية، بحيث يصبح الضمير والعقل مرجعاً للسلوك الإنساني (لازم، 1986م: ص23).

وتُعدّ الأخلاق الإطار الذي يمنح السلوك الإنساني معناه وقيمته، إذ تحدد للإنسان الطريق الذي ينبغي أن يسلكه في حياته العملية. ويتسق هذا مع رؤية روسو الذي يرى أن الحرية الأخلاقية لا تتحقق إلا عندما يختار الفرد الالتزام بالواجب الأخلاقي بإرادته الحرة، منتقلاً من الخضوع للأهواء الطبيعية إلى الالتزام الذاتي بالقيم.

وفي نقده للحضارة، اعتبر روسو أن التقدم الحضاري لم يُنتج بالضرورة ازدهاراً أخلاقياً، بل أسهم في انحطاط القيم وفساد العلاقات الإنسانية، نتيجة مظاهر الترف والتفاوت الاجتماعي. ومن هنا دعا إلى العودة إلى الطبيعة بوصفها فضاءً للبساطة والنقاء. غير أن هذه الدعوة لا تعني رفض العقل أو القيم الأخلاقية، بل تعكس بحثه عن حرية أصيلة تُمكّن الإنسان من العيش وفق مبادئه الأخلاقية بعيداً عن ضغوط المجتمع وأهوائه المصطنعة (كيفتش، 2012م: ص280).

ويرى روسو أن نشأة الوعي الأخلاقي ترتبط بنمو قدرات الإنسان العقلية والجسدية؛ فكلما ازداد الطفل قدرة على الاعتماد على نفسه، تراجعت حاجته إلى الآخرين، وبدأ وعيه بذاته يتشكل. ومع تطور الذاكرة والإدراك، يصبح قادراً على ربط تجاربه وتكوين تصور عن ذاته، وهنا يبدأ التحول نحو الكائن الأخلاقي المسؤول عن أفعاله. وتُعدّ التربية في هذا السياق وسيلة أساسية لتوجيه الفرد نحو اكتساب الحرية الأخلاقية، عبر تعليمه الطاعة الواعية للقوانين التي يشارك في فهمها وقبولها (روسو، ص79).

كما يؤكد روسو ضرورة أن يتم تعليم الطفل في بيئة تربوية متوازنة، بعيدة عن المؤثرات الفاسدة، مع عدم عزله عزلاً تاماً عن الواقع. ويرى أن إدراك الطفل لحقوقه يسبق فهمه لواجباته، وأن بناء الحس الأخلاقي يبدأ من تعزيز شعوره بذاته وحقوقه، قبل الانتقال إلى الالتزام بالمسؤوليات. ومن ثمّ، فإن الحرية الأخلاقية تتجسد في انتقال الطفل من الطاعة القسرية إلى الامتثال الواعي للقيم التي يدرك عدالتها ويختارها بإرادته (روسو، ص99).

أما من حيث الطبيعة الأخلاقية للإنسان، فيرى روسو أن الإنسان في حالته الطبيعية لا يتصف بالخير أو الشر، بل هو أقرب إلى الحياد الأخلاقي، في مقابل التصور الذي يراه شريراً بطبعه. وتتميز حالة الطبيعة عنده بالبساطة والبراءة، حيث تسود الطمأنينة ويقل الصراع نتيجة محدودية التفاوت الاجتماعي واتساع الموارد.

وفي إطار نظرية العقد الاجتماعي (1762)، يطرح روسو مفهوم الإرادة العامة التي تتجه نحو تحقيق الخير المشترك، متجاوزة المصالح الفردية. وبموجب هذا العقد، يتنازل الأفراد عن

حقوقهم لصالح الجماعة، بما يضمن المساواة والخضوع للإرادة العامة، التي تُعد التعبير الحقيقي عن السيادة الجماعية (مراد وهبه، 2007م: ص42).

الخاتمة:

يتبين من هذا البحث أن فكر جان جاك روسو في الحرية يقدم رؤية فلسفية شاملة تربط بين الإنسان والطبيعة من جهة، وبين الأخلاق والسياسة من جهة أخرى. فقد انطلق روسو من فرضية أساسية مفادها أن الإنسان وُلد حراً ومتساوياً في حالته الطبيعية، إلا أن ظهور الملكية الخاصة وتطور المجتمع المدني أدّيا إلى تقييد هذه الحرية الطبيعية وإنتاج أشكال من التفاوت الاجتماعي.

وبناءً على ذلك، لا تتحقق الحرية في نظر روسو إلا من خلال العقد الاجتماعي، حيث يتنازل الأفراد عن جزء من حريتهم الطبيعية لصالح الإرادة العامة، مقابل اكتسابهم حرية مدنية وسياسية تضمن الحقوق وتكرّس المساواة بين جميع المواطنين. ومن ثم، فإن الحرية عنده ليست حالة فوضوية، بل ممارسة منظمة داخل إطار قانوني نابع من الإرادة المشتركة.

وتُظهر نتائج الدراسة أن الحرية المدنية والسياسية في فكر روسو ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمشاركة الطوعية للأفراد في وضع القوانين والالتزام بها، وأن الشرعية السياسية لا تقوم إلا على إرادة الأفراد الأحرار، وليس على القوة أو الغلبة. كما تؤكد الدراسة أن العلاقة بين الحرية والمساواة والسيادة والإرادة العامة تقوم على أسس أخلاقية وقانونية متكاملة، تضمن عدالة المجتمع واستمراريته، حيث يحل القانون محل القوة الفردية، وينظم العلاقات الاجتماعية على أساس الحق والمساواة بدلاً من الهيمنة والتسلط.

وفي هذا السياق، يظهر العقد الاجتماعي بوصفه الآلية المركزية التي تحول الحرية الطبيعية غير المنظمة إلى حرية مدنية منضبطة، تتيح للفرد ممارسة حقوقه داخل إطار القانون العام، وتحميه من الفوضى والاستبداد. وبذلك، تؤكد فلسفة روسو أن الحرية الحقيقية لا تتحقق إلا من خلال تكامل عناصر الطبيعة الإنسانية مع القانون، والسيادة الشعبية، والإرادة العامة، ضمن مجتمع مدني عادل يكفل المشاركة السياسية، ويصون الحقوق، ويحقق المساواة بين جميع أفراده.

أولاً: نتائج الدراسة

1. توصلت الدراسة إلى أن مفهوم الحرية عند جان جاك روسو يقوم على التمييز بين الحرية الطبيعية والحرية المدنية والأخلاقية، حيث تمثل الحرية الطبيعية حالة الإنسان قبل قيام المجتمع، بينما تعد الحرية المدنية انتقالاً منظماً للحرية ضمن إطار القانون.

2. بيّنت الدراسة أن العقد الاجتماعي لا يؤدي إلى فقدان الحرية، بل يسهم في إعادة تنظيمها، إذ يتنازل الفرد عن جزء من حريته الطبيعية ليحصل على حرية مدنية أكثر استقراراً وأماناً ضمن إطار الإرادة العامة.

3. أظهرت الدراسة أن الإرادة العامة تمثل الأساس الحقيقي للسيادة، وأن الحرية السياسية لا تتحقق إلا من خلال مشاركة الأفراد في وضع القوانين التي يخضعون لها، مما يجعل الطاعة للقانون طاعة للذات.

4. كشفت الدراسة أن ظهور الملكية الخاصة كان عاملاً أساسياً في نشوء اللامساواة الاجتماعية، الأمر الذي أدى إلى تقييد الحرية الطبيعية وظهور الحاجة إلى تنظيم سياسي يحقق العدالة.

5. توصلت الدراسة إلى أن الحرية الأخلاقية تمثل أرقى صور الحرية عند روسو، حيث تتحقق من خلال خضوع الإنسان للعقل والواجب، لا للغرائز، مما يعكس نضج الإنسان ككائن أخلاقي واجتماعي.

ثانياً: توصيات الدراسة

1. ضرورة إعادة قراءة فكر جان جاك روسو في ضوء الواقع المعاصر، ولاسيما فيما يتعلق بعلاقة الحرية بالقانون والسيادة الشعبية.

2. التأكيد على أهمية تعزيز مفهوم الإرادة العامة في النظم السياسية الحديثة، بما يضمن تحقيق المصلحة المشتركة والحد من تغلب المصالح الفردية.

3. الاهتمام بدور التربية في بناء الإنسان الحر أخلاقياً، من خلال تنمية الوعي والمسؤولية والقدرة على اتخاذ القرار.

4. الدعوة إلى تحقيق التوازن بين الحرية والمساواة داخل المجتمع، بما يحد من آثار اللامساواة الناتجة عن الملكية والثروة.

5. تشجيع الدراسات الفلسفية والاجتماعية التي تتناول مفهوم الحرية، بهدف تطوير فهم أعمق لهذا المفهوم وربطه بالتحديات المعاصرة.

قائمة المصادر والمراجع:

- إبراهيم، زكريا. (ب.ت). المشكلة الخلقية (ط 2). القاهرة: مكتبة مصر.
- أبو دية، أبوب. (2024). عمالقة الفكر الفلسفي (ط 1). عمّان: الآن ناشرون وموزعون.
- أسعد، يوسف ميخائيل. (ب.ت). قادة الفكر الفلسفي. ب.م: المؤسسة العربية الحديثة للطباعة والنشر والتوزيع.
- إسماعيل، زروخي. (2001). دراسات في الفلسفة السياسية (ط 1). القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.
- أندرية، كريسون. (2017). تيارات الفكر الفلسفي من القرون الوسطى حتى العصر الحديث (ترجمة نهاد رضا). بيروت: دار عويدات للنشر والطباعة.
- برهان، خليل زريق. (2016). الحريات المدنية (ط 1). سوريا: وزارة الإعلام السورية للطباعة.
- ثلجة، عامر، وزواوي، بوكر لدة. (د.ت). المواطنة في فكر جون جاك روسو. مجلة أبعاد، جامعة وهران، 11(2).
- حلمي، مصطفى. (2004). الأخلاق بين الفلاسفة وعلماء الإسلام (ط 1). بيروت: دار الكتب العلمية.
- خضر، خضر. (ب.ت). مدخل إلى الحريات العامة وحقوق الإنسان. طرابلس: المؤسسة الحديثة للكتاب.
- روسو، جان جاك. (1995). العقد الاجتماعي أو مبادئ الحقوق السياسية (ترجمة عادل زعيتر) (ط 2). بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية.
- روسو، جان جاك. (2009). خطاب في أصل التفاوت وفي أسسه بين البشر (ترجمة بولس غانم) (ط 1). بيروت: المنظمة العربية للترجمة.
- روسو، جان جاك. (2011). في العقد الاجتماعي أو مبادئ القانون السياسي (ترجمة وتقديم عبد العزيز لبيب) (ط 1). بيروت: المنظمة العربية للترجمة.
- روسو، جان جاك. (2012). دين الفطرة (ترجمة عبد الله العروي) (ط 1). الدار البيضاء/بيروت: المركز الثقافي العربي.
- روسو، جان جاك. (ب.ت). أصل التفاوت بين البشر (ترجمة عادل زعيتر). القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة.
- روسو، جان جاك. (ب.ت). العقد الاجتماعي (ترجمة عادل زعيتر). القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة.

- روسو، جان جاك. (ب.ت). إميل أو تربية الطفل من المهد إلى الرشد (ترجمة نظمي لوفا). القاهرة: الشركة العربية للطباعة والنشر.
- صليبا، جميل. (1982). المعجم الفلسفي (ج 1). بيروت: دار الكتب اللبناني.
- عبد الجبار، فالح. (2018). الاستيلاب (ط 1). بيروت: دار الفارابي.
- عزام، محفوظ علي. (1986). الأخلاق في الإسلام بين النظرية والتطبيق (ط 1). مصر: دار الهداية للطباعة والنشر والتوزيع.
- كرم، يوسف. (ب.ت). تاريخ الفلسفة الحديثة. القاهرة: كلمات عربية للترجمة والنشر.
- كرم، يوسف. (ب.ت). تاريخ الفلسفة الحديثة. مصر: دار المعارف.
- كريم، يوسف. (ب.ت). تاريخ الفلسفة الحديثة. مصر: دار المعارف للطبع والنشر.
- كيفتش، فؤاد سواف تاتار. (2012). الفلسفة الحديثة (ترجمة محمد عثمان مكي العجيل). القاهرة: كنوز للنشر والتوزيع.
- مهنا، محمد نصر. (1999). في تاريخ الأفكار السياسية وتنظير السلطة. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
- هويدي، يحيى. (1989). مقدمة في الفلسفة العامة (ط 9). القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- وهبه، مراد. (2007). المعجم الفلسفي. القاهرة: دار قباء الحديثة للطباعة والنشر والتوزيع.
- ووكلر، روبرت. (2015). روسو: مقدمة قصيرة جدًا (ترجمة أحمد محمد الروبي) (مراجعة مصطفى محمد فؤاد). القاهرة: مؤسسة هنداوي.

References:

- Abdul-Jabbar, F. (2018). Alienation (1st ed.). Beirut: Dar Al-Farabi.
- Abu Diya, A. (2024). Giants of philosophical thought (1st ed.). Amman: Now Publishers and Distributors.
- AlAzzawi, Mohammed. (20231). The Freedom in American Policy: A concept Between the Rhetoric of Inclusion and The Reality of Exclusion Towards Afro-American Blacks (A Thematic Study in The Underground Railroads by Colson Whitehead). (2023). Ibn Khaldoun Journal for Studies and Researches, 3(1). https://doi.org/10.56989/benkj.v3i1.23
- Asaad, Y. M. (n.d.). Leaders of philosophical thought. n.p.: Arab Modern Foundation for Printing, Publishing and Distribution.

- Azzam, M. A. (1986). Ethics in Islam: Between theory and practice (1st ed.). Egypt: Dar Al-Hidaya for Printing and Publishing.
- Cresson, A. (2017). Currents of philosophical thought from the Middle Ages to the modern era (N. Rida, Trans.). Beirut: Dar Oweidat for Publishing and Printing.
- Hilmi, M. (2004). Ethics between philosophers and Islamic scholars (1st ed.). Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya.
- Huwaidi, Y. (1989). Introduction to general philosophy (9th ed.). Cairo: Dar Al-Thaqafa for Publishing and Distribution.
- Ibrahim, Z. (n.d.). The ethical problem (2nd ed.). Cairo: Maktabat Misr.
- Karam, Y. (n.d.). History of modern philosophy. Cairo: Kalimat Arabia for Translation and Publishing.
- Karam, Y. (n.d.). History of modern philosophy. Egypt: Dar Al-Maaref.
- Karim, Y. (n.d.). History of modern philosophy. Egypt: Dar Al-Maaref for Printing and Publishing.
- Khadr, K. (n.d.). Introduction to public liberties and human rights. Tripoli: Modern Book Foundation.
- Kifitch, F. S. T. (2012). Modern philosophy (M. O. M. Al-Ajeel, Trans.). Cairo: Kunooz for Publishing and Distribution.
- KOURECH, YAYA & RACHID, SABOUN (2024). Transparency and Freedom and Their Role in the Democratic Transition in Chad. Ibn Khaldoun Journal for Studies and Researches, 4(11). https://doi.org/10.56989/benkj.v4i11.1269
- Merbout, Abdelhak. (2025). Amartya Sen and the Construction of the New Theory of Justice: An Analytical Study. Ibn Khaldoun Journal for Studies and Researches, 5(8). https://doi.org/10.56989/benkj.v5i8.1557
- Muhanna, M. N. (1999). In the history of political ideas and the theory of authority. Alexandria: Modern University Office.
- Rousseau, J.-J. (1995). The social contract or principles of political right (A. Zuaiter, Trans.) (2nd ed.). Beirut: Arab Research Foundation.
- Rousseau, J.-J. (2009). Discourse on the origin and foundations of inequality among men (B. Ghanem, Trans.) (1st ed.). Beirut: Arab Organization for Translation.

- Rousseau, J.-J. (2011). On the social contract or principles of political law (A. Labib, Trans., Intro., & Comm.) (1st ed.). Beirut: Arab Organization for Translation.
- Rousseau, J.-J. (2012). The profession of faith of the Savoyard vicar (A. Al-Aroui, Trans.) (1st ed.). Casablanca/Beirut: Arab Cultural Center.
- Rousseau, J.-J. (n.d.). Discourse on the origin of inequality among men (A. Zuaiter, Trans.). Cairo: Hindawi Foundation for Education and Culture.
- Rousseau, J.-J. (n.d.). Emile, or On the education of the child from infancy to adulthood (N. Lofa, Trans.). Cairo: Arab Printing and Publishing Company.
- Rousseau, J.-J. (n.d.). The social contract (A. Zuaiter, Trans.). Cairo: Hindawi Foundation for Education and Culture.
- Saliba, J. (1982). The philosophical dictionary (Vol. 1). Beirut: Dar Al-Kutub Al-Lubnani.
- Thalja, A., & Zouaoui, B. L. (n.d.). Citizenship in the thought of Jean-Jacques Rousseau. Abaad Journal, 11.(2)
- Wahba, M. (2007). The philosophical dictionary. Cairo: Dar Quba for Modern Printing and Publishing.
- Wokler, R. (2015). Rousseau: A very short introduction (A. M. Al-Rubi, Trans.; M. M. Fouad, Rev.). Cairo: Hindawi Foundation.
- Zaroukhi, I. (2001). Studies in political philosophy (1st ed.). Cairo: Dar Al-Fajr for Publishing and Distribution.
- Zureiq, B. K. (2016). Civil liberties (1st ed.). Syria: Syrian Ministry of Information Press.